

تداعيات الأزمة المالية وترجع الاقتصاد الأمريكي

كلية العلوم الاقتصادية والسياسية
جامعة النهريين

المستخلص

إن كل الإمبراطوريات التي قامت على مر التاريخ، خضعت للحتمية التاريخية من خلال مرورها بالثلاثية المعروفة، التي تنتهي بالشيخوخة والهرم، ومن ثم الانكفاء لتفسح المجال للأخرى بالنشوء والارتقاء بدلاً عنها، ولكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن نشوء عوامل التهلكة والضعف تبدأ في رحم الإمبراطورية نتيجة سلوكياتها، ومن اللافت للنظر أن الإمبراطورية الأمريكية المزعومة هي أسرع الإمبراطوريات التي أصابها الشيخوخة

ما يمكن الاستدلال كأحد المشاهد المحتملة بقوة لما آل إليه الوضع الاقتصادي الأمريكي ومكانة أمريكا في هذا العصر (القرن الحادي والعشرين) هو أنها قوة استهلكت مقوماتها ومرحلتها التاريخية، فهي تعيش حقاً شيخوخة مبكرة، الأوضاع إلى أفول عصرها لتفسح المجال واسعاً لإزاء قوى صاعدة تتنافس على إشغال موقعها والأبرز من بين هذه القوى هي الصين، ليس في الجانب الاقتصادي فحسب، بل في الميدان العسكري أيضاً .

كما إن التداعيات الجيوسياسية المرتقبة ستفقده الولايات المتحدة الأمريكية امتيازاتها الهائلة، المتمثلة في قدرتها على تحقيق عائدات عالية ثابتة على الدوام من الأصول الأجنبية، أكبر من العائدات التي تدفع للأجانب، الذين يستثمرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيوقف الدولار بشكل مفاجئ عن أن يصبح عملة أساسية في التداول.

Effect of the financial crisis on the U.S economy

All the empires that have throughout history, been subject to historical inevitability of passing through the treble known, which ends with aging and the pyramid, and them retreat gave way to the other evolution and upgrade instead, but what can be referred to is that the emergence of factors depravity and weakness begins in the womb of the empire as a result their behaviors, it is remarkable to consider alleged that the American Empire is the fastest hit by the empires aging prematurely.

It can be inferred as a potential viewer to him strongly to the Al-economic situation U.S. and America's standing in this day and age (twenty- century atheist) is that it is the power consumed Its components and the historical stage, they live really premature aging, and must be conducive conditions to the demise of its time to give way to wide at the emerging powers are competing for occupancy of it's the most prominent among these is China, not only in economic aspect, but also in the field Military as well.

The geopolitical implications of the upcoming it will be losing United States of America enormous privileges, of their ability to achieve high returns on fixed- time of foreign assest, the largest of the proceeds paid to foreigners who invest in the United States of America, will depend on the dollar suddenly becoming.

المقدمة

حدوث الأزمات الاقتصادية ليست جديدة على تاريخ الإنسانية على الرغم من كثرة تردها في التاريخ الحديث والمعاصر، ومع كل إقباله لها فأنها نذير شؤم وخوف، مجاعة وفاقة وعوز، إفلاس وعجز وتدمير، وانهيار لقوى الإنتاج، هذا التردد له مسبباته الضاغطة على طبيعة التنظيم الاقتصادي المعتمد في الحياة الاقتصادية، كما أن طبيعة هذه الأزمات تاريخياً تطورت وتشكلت على وفق معطيات التطور الاقتصادي، ولكنها بشكل عام لم تكن منقطعة عن جذور تاريخية سواء على نطاق المجتمعات أم على نطاق الفكر والتنظير، وصولاً إلى الأديان والكتب السماوية.

فعلى الرغم من أن واقع الحياة الاقتصادية عند ظهور الإسلام في الجزيرة والفكر السائد آنذاك، لم يكونا مهيبين تماماً، لأدراك وفهم النص القرآني المنزل، ومع قدرة هذا النص في أن يظل غصاً طرياً يتعامل مع متغيرات العصر، لأن القرآن والإسلام لم يكونا ون أناس آخرين، أو لعصر دون عصر، كما يصور ذلك الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وما يلفت النظر ويستحق التوقف عنده بامعان هو قوة وقصدية النص القرآني في توصيف مراحل الدورة، التي جرى توصيفها وضعياً في القرن العشرين.

فقد جاء في القرآن الكريم وفي سورة يوسف الآية (46) (يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلني أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون)، ويتبين من النص وجود مرحلتين من الدورة الاقتصادية هما (الازدهار) ()، كما هو وارد في محكم كتابه الكريم ()

تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون)، وينذر الصديق (يوسف) في تفسيره للرؤيا آنذاك من وقوع المجتمع في براثن أزمة اقتصادية خانقة، ليشدد على التهيو لمواجهتها، من خلال تحليل اعتماد سياسة اقتصادية مقننه، للحفاظ على الخزين لد عن مرحلة الانتعاش، وبجانب ذلك تماماً يأتي النص المقدس ليوفر توصيفاً رائعاً لمآل المرحلة الأكثر تأثيراً في الدورة، إلا وهي مرحلة قاع الدورة (Trough)، التي هي في منطلق الاقتصاد الحديث، الأصعب والأشد إيلاماً نتيجة ما يترتب عليها من نقص حاد في إمكانات الحياة والحفاظ على البشر من المجاعة والفاقة، فقد جاء في الآية (48) سورة يوسف (ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلاً مما تحصنون).

ومع مجرى التاريخ وتطور أنماط الإنتاج أخذت الأزمة الاقتصادية إبعاداً مختلفة من حيث الزمن والقطاعات، وما يطفو على سطح الحياة الاقتصادية، وبجانب ذلك أخذت الحلول المختلفة مع طبيعة هذه الأزمات عمقاً ونوعاً.

وعلى وفق ذلك فإن تجذر الأزمة الاقتصادية في الحياة الاقتصادية المعاصرة،

()، وبالتالي ارتدادها مثلما يحدث في

زل تمتد في أثارها المدمرة على طول الأرض وعرضها، موقعة أثارها بشكل

غير متناسب، تبعاً لحالة الحصانة المعتمدة مسبقاً من سياسات وإجراءات.

إن تطورات الاقتصاد الرأسمالي في سياق الصراع مابين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، واعتماد المنظومة الرأسمالية لمنهج الليبرالية الجديدة (النيوكلاسيكية الجديدة)، ودفع البلدان النامية دفعا إليها مرة تحت الإغراء والمنح والقروض الميسرة، ومرة أخرى تحت سوط المؤسسات الدولية (الهيكل الثلاثي للرأسمالية -IMF-WB-WTO)، والتي أريد منها الإسراع في تقويض وإنهاء نمط الإنتاج المنافس () لها، هذه الرؤى والسياسات التي خدمت الرأسمالية، بقدر ما قدمته، إلا أنها أضحت بيت ، فقد فقدت الرأسمالية فرصة نجاح التدخل

الحكومي الذي اتكأت عليه أبان أزمة 1929 1933.

هذه الحكومات لم يعد بمقدورها إعادة التحكم بمجريات الا الاقتصاد العالمي باتت من حق الشركات المتعدية الجنسيات ورأس المال الاحتكاري، بجانب هشاشة التنظيمات المعتمدة واتساع مساحة التقلت والالتفاف، فظهرت مؤسسات مالية وهمية خارج المنظومة المصرفية، أضحت تطورها واتساعها دالة في رفع الدولة

لهذا فإن الطوفان القادم المتوقع نتيجة توالد الأزمات الاقتصادية المستقبلية في ظل الإجراءات التسكينية أو التلطيفية المعتمدة، للخروج من الأزمة الحالية وتأخر خروج الاقتصادات الرأسمالية والاقتصاد الأمريكي من نقطة انطلاق الأزمة، يعبر أفضل تعبير عن أن عمق الأزمة كان كبيراً، بجانب عدم فاعلية الإجراءات المتخذة، نظراً لطبيعة سلوك رأس المال في صورته الحالية، والذي بدا يسلك سلوك الفايروس في سرعة تكيفه مع العلاجات، طالما هو قادر على أن يكور نفسه للتخلص من آثارها.

ومن هذا الفهم نرى أن قادمة وهي قريبة جداً ومنظورة، كما إنها تطيح بالفكر الرأسمالي وتجبره على أحداث تعديلات ربما تتناقض مع الأسس التي عمل في ظلها لأكثر من ثلاثة عقود، ويستدعي الدولة كطبيب إسعاف لإنقاذها، ولكن بعملية جراحية كبرى، يترتب عليها أن تفتح الطريق إزاء مراجعة شاملة للرأسمالية، وهنا من الممكن أن تكون الرأسمالية بصورتها الحالية قد إستهلكت مرحلتها التاريخية، أو ربما أن هذه الأزمة قد تكون نقطة سقوطها في ثقلها الأساس تقع على مركز المنظومة الرأسمالية وحاملة لواءها تبعاً لأسباب عدة منها تراجع قدرة الاقتصاد الأمريكي وشيخوخته، وفقدان الثقة بالدولار كعملة تسويات دولية، بجانب عبء الهيمنة الأمريكية وبخاصة في شق الأنفاق العسكري المترتب على امتدادها الأخطبوطي في العالم.

ومن هنا سيتم تناول البحث بمحورين الأول بعنوان إشكالية الدولار الأمريكي : عالمية الدور وغياب الرقابة والمحور الثاني بعنوان طفيلية المؤسسات المالية الوهمية

أولاً: إشكالية الدولار الأمريكي: عالمية الدور وغياب الرقابة

العودة الدائمة الى التاريخ تعد ضرورة بغية فهم الصيرورة التي استطاع الدولار بفضلها الاستحواذ على مكانته العالمية، فكل ما حصل جاء على أعتاب الحروب التي خاضتها الدول الرأسمالية، فيما بينها للاستحواذ على المستعمرات، وتحقيق الهيمنة بعد ما علائم الإنكفاء في مكانة بريطانيا، وللتخلص من عبء المرحلة التاريخية وحالة الترهل في أداء الإمبراطورية البريطانية، فقد مثلت مراجعة نتائج الحرب الأوروبية- الأمريكية (الحرب العالمية الثانية)، لحظة تاريخية ومفصلاً هاماً ولحظة انقطاع ما بين زمنين مختلفين، قائمين على فهم مختلف ونظرية مختلفة فما بين نظرية تمجد الحرية الاقتصادية من دون حدود وتنظر الى النقد كوسيلة لتسهيل التبادل، جاءت النظرية الكينزية مهاجمة لكل أسس النظرية الكلاسيكية ومتجاوزة لأطروحاتها في مجال وظيفة النقود كونها تمتلك في ذاتها قيمة ولها وظائف تختلف عما هو معروف.

لقد جاءت نتائج الحرب جميعاً في صالح الولايات المتحدة التي كانت تنتظر هذه اللحظة التاريخية، لتستفيد من إزاحة بريطانيا ولتستخلف حتى أدواتها الاقتصادية، ولهذا فقد خرج الاقتصاد الأمريكي كأقوى اقتصاد عالمي بعدما وضعت الحرب أوزارها، وتم وضع شرط حصة الإنتاج المحلي كنسبة من الإنتاج العالمي في اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في أمريكا عام 1944، وهذا من المنطقي جداً أن يكون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدمير الذي لحق بكل الدول الصناعية (بريطانيا ألمانيا إيطاليا اليابان) وهذا كله جاء نتيجة الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي تحقق للاقتصاد الأمريكي، نظراً لازدياد الطلب الخارجي على سلعه وبخاصة الصناعية والحربية.

قد خدمت الجغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً بسبب بعدها عن مسرح العمليات العسكرية، وثانياً أنها اختارت الوقت المناسب للتدخل بعدما قرأت جيداً مآل الحرب وإتجاهاتها وضمنت أنهاك جميع الدول المتحاربة، ولهذا جاء الإقرار على الدولار مقياساً دل العملات إلى جانب الذهب في ذلك الوقت يعد منطقياً وطبيعياً. (2010

(12:

قبل اتفاقية بريتون وودز 1944 لتنظيم الحياة الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب، كانت جميع العملات التي تمثل الاقتصادات الرأسمالية القوية في البلدان المركزية عملات محلية، ومعادلها الذهب وفقاً لاتفاق دولي، أي أن كل عملة ورقية لها مضمون ذهبي، وبموجب تلكم الاتفاقية تم أقرار الدولار كعملة تسويات دولية، فحدث أمر خطير لم تظهر تداعياته فوراً، بل تم ذلك بعد عدة عقود، وتجلى في عدم اعتماد الذهب كمعادل وحيد للعملات المحلية، بل تم الاتفاق على أن يكون المعادل هو الذهب والدولار الأمريكي معاً.

هذا الأمر جاء متناغماً تماماً مع سعي الولايات المتحدة للخروج الى العالم بقوة، وكبما تقود العالم بلا حدود، وبهذا تحول الدولار من عملة محلية إلى عملة عالمية، في ظل التأكيد على أن يغطي الدولار بالذهب، وأن تجري عملية الإصدار من بنكين فيدراليين وهو امتياز خصت به الولايات المتحدة كون عملتها هي العملة العالمية، وتبعاً لذلك كان من المفترض أن يتم الإقرار على صيغة مناسبة لضبط الإصدار النقدي الدولارى، على وفق حجم المعاملات الدولية وتطور التجارة الدولية ومقروناً بحجم الناتج العالمى، لاسيما وأن هذا الإصدار كان يجري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كانت البلدان الأوربية منشغلة بإعادة بناء اقتصاداتها التي أنهكتها ودمرتها الحرب، فأن مشروع مارشال لإعادة أعمار أوربا، جاء لتأكيد سطوة الاقتصاد الأمريكي والدولار، وهو ما لم يحض باهتمام الدول الأوربية إلا متأخراً، لاسيما وأن بريطانيا قد استمرت في اعتماد عملتها الجنيه الإسترليني كشيء من السيادة وليس لاعتبارات أخرى. وباكتمال إعادة أعمار أوربا وتعافي اقتصاداتها حتى منتصف الستينات، بدأت آثار الدولار تظهر بشكل سلبي على اقتصادات الدول الأوربية، لاسيما وأن نزوح الذهب باتجاه أمريكا قد تم قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما أفرغ الدول الأوربية من احتياطياتها الذهبية لصالح أمريكا.

لقد صاحب الانتعاش الاقتصادي في أوربا في عقد الستينيات من القرن العشرين وازدياد ولىة، بداية تراجع حصة أمريكا ووزنها الاقتصادي في العالم، إلا أن

إن غياب وسائل الضبط لكمية وحركة النقد العالمى وعدم الاهتمام بقياس وتقدير حجم الكتلة الدولارية المطلوبة فعلاً للتداول العالمى، قد يسر للبنك الفيدرالى الأمريكى عملية الإصدار النقدي من دون تغطية ذهبية كافية، ساند ذلك بلا شك سطوة أمريكا في الميدان العالمى وقيادتها المنظومة الرأسمالية إزاء العدو الاستراتيجى المنظومة الاشتراكية، واصطفاف الدول الأوربية واليابان خلفها.

إلا أن هذه الحالة لم تستمر فالدول الرأسمالية متى ما خرجت من أزمتها تعود بقوة الى التنافس، فالرأسمالية تحت أي عنوان هي مجبولة على المنافسة للهيمنة على الأسواق والتوسع وجني الأرباح، ولما كانت فرنسا حاملة لمشروع الفكاك من قبضة أمريكا (مشروع ديغول مع تطلع من وراء الستارة لألمانيا كذلك)

الدولارية الضخمة التي كانت تضعها الدولة القائدة في التعاملات الدولية، من دون العودة الى الأرصدة الذهبية وهو ما يعني أن الدولار الورقى من دون الذهب، قد أصبح فعلياً يحمل قيمة اسمية وليست حقيقية.

جليات اللحظة الراهنة للوقوف بوجه استغلال الولايات المتحدة لعملتها الدولية تبلور في نهاية عقد الستينات من القرن العشرين، في إطار مراجعة السلوك النقدي لأمريكا، في إطار الإستدلال على مصادر في الاقتصاد الأمريكي وشيوع أطروحات المدرسة النقودية التي تزعمها (مليتون فريدمان)، احد ابرز الاقتصاديين الأمريكيين المعاصرين، والذي أشار فيها الى غياب التناسب ما بين عرض النقد) - وما بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 1960 1965 العرض النقدي في أمريكا وهو ما خلق سيولة نقدية كبيرة ودفع الى حدوث التضخم في الاقتصاد الأمريكي. (ليمي، 1992 116)

لذلك كانت أولى الاحتجاجات قد جاءت من الفرنسيون في أواخر الستينات، وطلبوا استبدال كل الدولارات الموجودة في البنوك الفرنسية بالذهب، وهو ما أخرج الموقف الاقتصادي للولايات المتحدة، نتيجة الموجه العارمة التي اجتاحت أوروبا للتخلص من الدولار والحصول على الذهب، وقد أدى ذلك الى نزوح كميات كبيرة من الذهب خارج الولايات المتحدة، مؤشراً لتراجع الثقة بالدولار، ما حدا بإدارة الرئيس ريتشارد نيكسون ابتداء حلاً، لا يتناسب مع الثقة التي منحها العالم لأمريكا، في تسمية عملتها (التسويات الدولية).

إذ أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قراراً بفك ارتباط الدولار بالذهب اعتباراً 17 1971، متخلصة من عبء نزوح ذهبها الى أوروبا والعالم، إلا أنها ضمنت بقاء الدولار عملة عالمية أو على الأقل أن تسعير النفط يتم بالدولار، وهو ما تعده أمريكا خطأً أحمر، فهي قد تشن حرباً بلا هوادة ومهما كانت تكلفتها، إزاء كل من يحاول أن يغير أو يستبدل تسعير النفط بغير الدولار.

إلا أن التشكيك وعدم الثقة بقدرة الدولار في أن يكون عملة تسويات دولية يتم من خلاله عد الحرب العالمية الثانية، لم يتم إسناده بإجراءات معززة لضبط السيولة الدولية وإعادة التناسب، فقد تواصل الضغط الأمريكي على الدول الأوروبية من أجل لجم محاولات شق عصا الطاعة عنها، وعاجلت الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الرأسمالية بقوة، متوسمة بالتزاوج الشاذ ما بين التضخم والركود (Stagflation)، والذي ساكن تلكم الاقتصادات طوال عقد من الزمن، فقد أقيمت بتبعاتها تعسفاً على منظمة أوبك على خلفية إعادة تسعير نفوط بلدان المنظمة، بشكل يتناسب مع مستويات التضخم التي تضرب السوق الدولية.

ومن اللافت للأمر أنه بدل من أن تعود الولايات المتحدة لتقنين إصدار الدولار، اندفعت بقوة أكبر مما سبق لتغرق العالم بمليارات الدولارات، ربما بسبب تخلصها من أي قيد، مما أدى إلى زيادة الكتلة الدولارية الورقية بشكل كبير، وهو ما أشاع تضخماً عالمياً، ترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للدولار، هذا ترافق كذلك مع قيام الإدارة الأمريكية بتخفيض القيمة الاسمية للدولار، وهو ما نفع الولايات المتحدة في تخفيض القيمة الحقيقية للاستثمارات الداخلة ولأسعار النفط، على الرغم من أن أمريكا تحصل على النفط مقابل سنتات هي التكلفة الحقيقية لطبع الدولار، ولكن الأسواق كانت حينها قادرة على إمتصاص هذه الكتلة الورقية المالية الكبيرة، التي كانت تدور في فضاء الاقتصاد العالمي.

صاحب ذلك صعود قوي للاقتصاد الياباني ناهض ومعتمد على قوة تكنولوجية كبيرة، وعلى الجانب الآخر هناك مجموعة البلدان المصنعة حديثاً، واطريقها نحو السوق العالمية من خلال بناء قطاعات صناعية موجهة نحو التصدير، والتي كانت أبرزها كوريا الجنوبية، إما الصين فهي في طور المعافاة من تراث الثورة الثقافية الماوية وعصابة الأربعة، وصعود الاقتصاد الألماني الذي رافقه فيما بعد توحد الألمانيتين، هذا كله على الرغم من أنه اقتطع جزءاً مهماً من حصة وثقل الاقتصاد الأمريكي في

GDP

(18%)، بعدما كان عند نهاية الحرب العالمية أكثر من (30%)، في حين ارتفعت
مجتمعة بعد معافاتها لتشكل ما نسبته (27%)

هذا كان كفيلاً بإعادة حسابات اتفاقية بريتون وودز على الرغم من الأمريكيان تخلوا عملياً عنها عند أول محاولة جرد حساب، ومن المؤكد أن الأمريكيان كانوا مستعدين للتخلي عنها في أي وقت طال أم قصر، فالإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية قد بنيت أساساً على الإمكانية القصوى في استلاب ما يمكن استلابه، وهي لا تأبه بأية تكاليف تدفعها المجتمعات الأخرى حتى وأن كانت متحالفة معها.

ومن المؤكد أن عملية إغراق العالم بالدولار الأمريكي لم تكون خارج حسابات أمريكا، أو أنها لم تنتبه له فيما مضى، بل نعتقد أنها آلية تم استخدامها لإجبار الآخرين مهما كانت نواياهم ومصادر قوتهم من قبول الدولار، مثلما هو الحال الآن، فلا يعد منطقياً للصين القبول بانهييار الاقتصاد الأمريكي، وهي القابضة على أكبر احتياطي دولاري خارج الولايات المتحدة، والذي يقدر بـ (2) تريليون دولار، ناهيك عن أنها الدولة الأولى في التعامل بسندات الحكومة المركزية الأمريكية^(*).

¹(*) تصريحات رئيس بنك الشعب الصيني حول إجراءات الصين لمواجهة الأزمة العلمية أوردتها أغلب وسائل الإعلام العالمية

إن الإشكالية التي خلفتها الولايات المتحدة طوال أكثر من نصف قرن من اعتماد عملتها كعملة دولية، أدخلت العالم في نفق كبير ومظلم، إذ بيد ما بين التراث الفكري الاقتصادي والنظريات، الذي تفرضه المؤسسات الدولية برغبة أمريكية على الدول الأخرى وبخاصة النامية منها، وما بين طبيعة السياسات التي تتخذها اقتصادياً، والتي تسجل افتراقاً صارخاً، فبينما تشترط توصيات المؤسسات النقدية للنقدية والنقدية والمالي، فإن أكبر اقتصاد في العالم، والذي يصدر التضخم والفوضى الاقتصادية ويلقي بحمم الأزمات على مختلف اقتصادات العالم، لا يخضع لأي

- الناتج العالمي الفعلي وحجم الكتلة الدولارية :

النظريات الاقتصادية الأحدث والموضوعة من قبل اقتصاديين أمريكيين لا يشك برأسماليتهن، تشير الى أن أية كتلة في التداول، لا بد أن تساوي كتلة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة، كمعيار زمني درجت نظم الحسابات القومية على اعتماده، منسوبة الى سرعة تداول النقد خلال السنة ذاتها، وهذا الفهم ظل ملازماً لكل المدارس الاقتصادية الرأسمالية مع تطويره باستمرار، إلا أن الملاحظ في ذلك، هو أنه ينطبق على كل البلدان، إلا أمريكا فهي تعفي نفسها منه.

ولو تم قبول المنطق الاقتصادي السابق، والذي يحضى بالقبول بالإجماع ما بين الاقتصاديين على مختلف مشاربهم وآرائهم وإيديولوجياتهم، فإن جرد الحساب الاقتصادي لا بد من أن يسعى الى عملية حسبة بسيطة، تقارن ما بين حجم الناتج الإجمالي العالمي، (والمتمثلة بغياب الدقة والازدواج في الحساب أو التضخيم المتعمد) التي ترافق طرق هذا الحساب، فإن التقديرات المتاحة تشير الى أنه يبلغ (60) تريليون دولار أمريكي.

ويجمع المتخصصون في الحسابات القومية أن الناتج العالمي الفعلي، هو بحدود (60 48) تريليون دولار، وأن التقدير يذهب الى أن حجم الناتج، الذي يتم تبادله بالدولار يقترب من النصف (20 21) تريليون دولار، فإن سرعة النقود هي من الواحد الصحيح، وعلى وفق هذا، فإن المعادلة الحسابية التي توصل الى هذه النتائج،

()

خلال المدة الزمنية المقررة.

هذه الحقيقة تستلزم أن تكون الكتلة الدولارية المتداولة (21) تريليون دولار (أي أن عرض النقد بمعناه البسيط من الدولار الورقي).

1995، فإن الكتلة الدولارية التي جري تداولها في الاقتصاد العالمي تجاوزت (300) تريليون دولار، وهو ما يعني أنها أكثر مما هو مطلوب، لتغطية نسبة الناتج الحق يقي المتداول بالدولار، بأكثر من (15) أضعاف، فيما تشير التقديرات أبان الأزمة المالية الحالية، إن الكتلة الدولارية حوالي (700) تريليون دولار، وبأكثر من (35) .¹ (2003 : 112)

وهنا فالدور الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة لم يعد أنتاج السلع كباقي الأمم، بل مجرد أنتاج العملة، بحسب ايمانويل تود، وما صاحب هذا (الميسر)، وضعف آليات التضبيب للإدارة المالية للمصارف، وعدم اعتماد المعايير في اتفاقية بازل (1&2)، والتي ترتب عليها عدم كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر وفقاً لمحددات الاتفاقية، مع شيوع ظاهرة التوريق غير المنضبط، والتي كان من نتائجها التساهل في معايير ضمان في سوق الرهن العقاري الأمريكية، من خلال التوسع بالتوريق من دون ضوابط محددة، والتي شملت حتى الذين ليس بإمكانهم تسديد القروض.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى مجتمع الاستهلاك الواسع ()، وتطبيقاً للنظرية الكينزية في تفعيل الطلب الكلي، دفعها إلى تخفيف الرقابة، لتلبية مصالح رأس المال الاحتكاري في سلوكه لاستغلال أموال الطبقة الدنيا، فسلسلة الرهن العقاري في ظل غياب الرقابة، والتي تبلغ أقيامها الحقيقية (50) تريليون دولار، وصلت إلى أكثر من (150) تريليون دولار، فيما تتعامل الأسواق المالية () يومياً، بحوالي (1.5) تريليون دولار، وحوالي (500) تريليون دولار سنوياً.

ويندرج التساهل الأمريكي تحت بند امتصاص الكتلة الدولارية الدائرة في الاقتصاد العالمي، من ناحية، ولتعويض نقص الادخار المحلي ()، لاسيما وأن ورطة الاقتصاد الأمريكي تعد نوع من الإشكالية التي يصعب معها الحل إلا في الإطار الجذري، فإن الرفع المتعمد من خلال التنظيمات لدوافع الاستهلاك كتعبير عن رفاهية المجتمع الأمريكي، قد ترتب عليه، توجه جل الدخول المستلمة إلى الاستهلاك، مما يعني انخفاض حصة الادخار، فكل زيادة في الميل للاستهلاك، لابد من أن تكون على حساب الادخار المتحقق في الاقتصاد الأمريكي، فقد هبط معدل الادخار من (7.7%) 1990 (0.2%) 2004 (6)2006

المثبت أن معدل الادخار من شأنه أن يحدد معدلات النمو في الآجلين المتوسط والطويل، كون النمو ظاهرة في الأجل غير القصير. (فنسان الغريب 2008: 17) ولا يمكن بأية حال من الأحوال استبعاد الاتجاه الذي اعتمده الولايات المتحدة وحركة رأس المال المعولم، من توسيم طبيعة الثروة ونقلها من حيز الإنتاج إلى رأس المال، إذ تجري عملية أميلة كبيرة وواسعة في العالم، ولهذا نشهد اختلافاً واسعاً في حركة أسواق ()، وتجاوزها على القوانين الاقتصادية الضابطة لحركة الاقتصاد، ومنها التناسب ما بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، هذا التناسب هو الذي يضمن لعملية (التيار النقدي- التيار السلعي) من العمل بانسيابية ودون عراقيل أو كوابح.

إلا أن البورصات الأمريكية وعلى خلاف تاريخية سلوكها، لم تصل إلى الحد (1) كتلة سلعية إلى (25) كتلة نقدية، إذ تشكل المضاربات (90%) معاملاتهما، وهو لم يكن كذلك على الأقل قبل عام 1995. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة الطوفان الدولارى الورقى في العالم، وهي كتلة يصعب التخلص منها في الأجل القصير، من دون كلفة أو انهيار أمريكا أن تباشر بسحب الدولار، فأنها يجب أن تسحب في كل دقيقة مليون دولار من دول العالم، وهذا لن يكون ممكناً من دون إستبدال كل دولار يتم سحبه بما يساوي قيمته بسلع وخدمات، وهو ما لا تستطيع توفيره بسبب وضع اقتصادها، الذي لم يعد اقتصاداً منتجاً للسلع بل منتجاً للخدمات، والتي تساهم بحوالي (70%) (GDP).

كما أن العالم لن يكون بمقدوره الشراء المستمر للدين الأمريكي، وما هو متاح للبنك المركزي الأمريكي أن يرفع سعر الفائدة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية عجز منظومة الادخار الأمريكي، وأن يسمح لسعر صرف الدولار بالانخفاض، وإذا ما تم رفع سعر الفائدة فأن السوق العقاري سينهار بسرعة غير متوقعة وأكثر من الآن، وهو ما سيخفق إنفاق المستهلكين، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بهيئة انكماش الإجمالي وهو ما سيدفع الاقتصاد الأمريكي دفعاً باتجاه الدخول إلى دورة اقتصادية جديدة.

- الناتج المحلي وحجم الدين العام الأمريكي :

كتب هاري فيجي وجيرالد سوانسون قبل أكثر من (15) (: الانهيار القادم لأمريكا) وكان مضمون الكتاب يدور حول العجز المتراكم في الموازنات المختلفة بما فيها العجز في الميزان التجاري، الذي بدأ يميظ اللثام عن بدء تراجع المكانة الاقتصادية لأمريكا لصالح الدول الصناعية الجديدة () إلى ظهور اتجاه عام لتزايد حجم الدين العام، واستشهد الكاتبان بأراء سديدة لمسؤولين حكوميين ومن الكونغرس، فقد أشار () رئيس نظام الاحتياط الفيدرالي في 20 - 1985 (لقد أصبحنا نعيش فعلاً على الأموال التي نقترضها، بل وأصبحنا!)، فيما صرح النائب وارن بي. 24 1992 (الحالي ما هو إلا نزهة وترفيه مقارنة بما ستؤول إليه الأحوال في الولايات المتحدة بحلول 1997).

وهذه تأتي جميعاً كاستشراف للحالة المقبلة لأمريكا على وفق تطلعاتها الإمبراطورية كقوة تحاول الهيمنة وقيادة العالم، كحالة تفرد تشهدها الساحة العالمية.

إن كل الإمبراطوريات التي قامت على مر التاريخ، خضعت للحتمية التاريخية من خلال مرورها بالثلاثية المعروفة، التي تنتهي بالشيخوخة والهرم، ومن ثم الانكفاء لتفسح المجال للأخرى بالنشوء والارتقاء بدلاً عنها، ولكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن نشوء عوامل التهلكة والضعف تبدأ في رحم الإمبراطورية نتيجة سلوكياتها، ومن اللافت للنظر أن الإمبراطورية الأمريكية المزعومة هي أسرع الإمبراطوريات التي أصابها الشيخوخة

إن العصر الحالي الذي أراده الرئيس الأمريكي السابق () ومجموعة المحافظين الجدد، عصرًا أمريكيًا بامتياز تحقيقاً للحلم الأمريكي بتسيّد العالم وقيادته، بعد عنفوان سنوات الحرب الباردة التي كانت من أبرز مخرجاتها انكفاء (المنظومة الشيوعية) واعتلاء أمريكا سدة الهيمنة العالمية، ولهذا اندفعت أمريكا صوب العالم وبخاصة الإسلامي منه، تحت لافتة الإرهاب، والغريب أن خرائط الإرهاب هي ذاتها خرائط النفط. ومع تزايد استخدام أمريكا لفائض القوة العسكرية (التي طورتهما وكندستها أبان الحرب)، في العراق وأفغانستان، خدمة لأمن إسرائيل من جهة ولأهداف جيو (إستراتيجية سياسية)، مع التحسب الشديد لاختزال الزمن لتوطيد سيطرتها وتحقيق أهدافها قبل أن تحين لحظة انكفاءها وأقول عصرها، متناسية عمداً إزاء ما حققته أنها كانت تغذي بقوة عوامل الوهن والضعف وسرعة انحدارها نحو موقعها الجديد.

لقد سلم بوش الأب البيت الأبيض والاقتصاد الأمريكي الأكبر في العالم يعاني العجز وازنات المعروفة اقتصادياً (التجارية- الحكومية) () والمجتمع الأمريكي هو أقل المجتمعات البشرية ادخاراً وأكثرها استهلاكاً حتى وأن كان من دون وجود دخول حقيقية. وسلم كلينتون أمريكا إلى سلفه بوش الابن، والاقتصاد الأمريكي في أحسن حالاته من حيث معدل النمو الاقتصادي، ومن حيث الفائض في

بينما كانت تركة بوش الابن ل خلفه اوباما ثقيلة بكل مفرداتها الموزعة ما بين أزمة مالية كبرى عصفت بأكبر المراكز المالية العالمية وأطاحت بصدقية وشفافية الجهاز المصرفي الأمريكي، مع مشكلات بدأت بالتراكم رويداً رويداً مع انزلاق أمريكا في أحوال العراق وأفغانستان، وفقدانها لزخم الصدمة والرعب التي اعتمدها أسلوباً في بسط سيطرتها التي لم تتجاوز سنة واحدة من عمر احتلالها، عندما ظهرت بوادر مقاومة مشروعها لتدمير العراق وإنهاء وجوده كبلد عمره أكثر من عمر أمريكا بمئات المرات.

وعند هذا المستوى من نُذر انتهاء العصر الأمريكي التي بدت مشاهدته تطوف في الحاضر الأمريكي، فهذه المرة الأولى في تاريخها تحاول الهروب الى أمام، عندما تجاوز حجم الدين العام الناتج المحلي فقد وصل الدين الى ما يقارب (14.5) تريليون دولار، وليست هي المرة الوحيدة التي تقف أمريكا فيها مذهولة إزاء حجم الدين العام، فقد جرى رفع مستوى الدين في عهد ريغان (18) نه ظل دون مستوى (86%) . ولم يصل الى (100%) إلا قبل سنوات وهو ما تكتمت عليه الولايات المتحدة خوفاً من ارتداد ذلك على مستوى معنويات جنودها وتأثيره على الرأي العام المحلي الأمريكي، هذا التدهور الى حد الإفلاس يضع أمريكا إزاء نقطة مفصلية وتاريخية كبيرة، فسندات الخزنة الأمريكية التي باعت منها المليارات هي دين على الحكومة وبمجرد المطالبة بها من قبل الدول التي تمتلكها يحدث هزة كبيرة، فالصين المنافس الأكثر شراسة لأمريكا اقتصادياً، تمتلك أكثر من (1.152) تريليون دولار. ناهيك عما تمتلكه اليابان (906.9) مليار دولار، وبريطانيا (333)، ثم الدول النفطية بواقع (221.5) مليار دولار، وحتى مصر الدولة التي لا تعد في حظيرة الدول الصاعدة، تمتلك (13.6) مليار دولار.

بيد أن العجز المزمن الذي بدأ يتصاعد سنة بعد أخرى، وبخاصة في زمن الرئيس الأمريكي الأسبق ()، لم يتم الاهتمام به وقد أشاح الرئيس والكونغرس بوجههما جانباً عنه، فالعجز المسجل عام 1992 (400) مليار دولار، وهو يتجاوز جميع التكاليف التي تكبدتها أمريكا في الحرب العالمية، وبلغ الدين الأمريكي (4) تريليون (300) مليار دولار، وهذا المبلغ أكثر من التخصيصات الفيدرالية لقطاع الإسكان والتعليم والعدل والبيئة.

في حين يبلغ الدين العام الأمريكي لعام 2011 (14.5) تريليون دولار وهو أكبر من ثلاثة أضعاف الدين العام المسجل عام 1992، في حين بلغت الفوائد على الدين العام أكثر من (1.3) تريليون دولار، وهو ضعف الموازنة الفيدرالية للأمن والدفاع (640) مليار دولار.

إن تمرير مشروع رفع الدين العام الأمريكي الى أكثر من (100%) العجز، من خلال خفض بعض جوانب الموازنة الفيدرالية، وأبرزها موازنة الأمن المبلغ المقرر تخفيضه من الموازنة (2.4) تريليون دولار يعود في جلته الى الموازنة العسكرية، وهذا من شأنه أن يطيح بصفة () تعبیر صحيفة (الدلي تلغراف) اللندنية في عددها الصادر في 3 8 2011.

وهي محاولة تلطيفية ليس إلا، ولا تعد معالجة حقيقية لازمة أمريكا الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي منذ عقود، ولا يمكن لأمريكا من الاتكاء بشكل دائم على الطابع الطفيلي لاقتصادها الذي يعاش على الاقتصادات العالمية الأخرى، فبسبب الدولار كعملة تسويات دولية، ووجودها على رأس الدول في الجدارة الائتمانية، هو الذي أضر عملية انهيار الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هذا لم يعد خافياً على الدول الأوروبية ومجموعة (20)، فكل دول العالم تتحمل تكلفة ما نتيجة الهيمنة الأمريكية، فقد جرى تقدير ما يتطفل به الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي عام 2000، نتيجة الفرق بين القيمة الحقيقية والاسمية للنتائج المحلي الإجمالي العالمي بـ (10) تريليون دولار، ومن المؤكد أنه تصاعد مع ازدياد الناتج العالمي المقدر بالدولار، وهذا ما دفع رئيس وزراء روسيا (فلاديمير بوتين)، إلى اتهام أمريكا بالتطفل على الاقتصاد العالمي.

وعلى وفق كل المعطيات المتاحة فإن إزاء أمريكا حلول قصيرة الأجل، لن يكون بمقتضاها إمكانية حقيقية للخروج من الأزمة، مع عدم فقدان موقعها، وما هو ممكن الآتي:

- 1 إن رفع الدين العام الأمريكي إلى أكثر مما تنتج أمريكا من سلع وخدمات سنوياً، يطيح بمكانتها الاقتصادية، إذ لم تعد هي القوة الاقتصادية الأولى في
- 2 إن رفع الدين العام إلى أكثر من (100%)، من شأنه أن يضغط بقوة باتجاه خفض الدرجة الائتمانية للاقتصاد الأمريكي، وهو ما سيؤدي تراكمياً إلى عزوف المستثمرين والمودعين، وهو ما بدأت به وكالة التصنيف الائتماني.
- 3 إن خفض العجز ستكون له آثاره المباشرة على التوجهات الأمريكية العالمية، وبخاصة فيما يخص تمويل الحرب.
- 4 تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلص من برائن التورط في العراق وأفغانستان، وبما لا يضر بالأهداف المتحققة.
- 5 لا يمكن لأمريكا الحفاظ على ما خططت له من احتلالها للعراق وأفغانستان، من دون قوة عسكرية وقواعد وتدخل في الشأن الداخلي للبلدين.
- 6 تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الحالية والمقبلة، وإزاء شعورها بانفلات عقد تحالفات وعبء الأنفاق العسكري وتزايد خسائرها وبخاصة في (2011)، إلى ربط العراق وأفغانستان باتفاقيات ومعاهدات طوي ومنها اتفاقية الإطار الاستراتيجي في العراق.
- 7 ستعتمد أمريكا إلى ترقية بعض من شخوصها في الخطوط الخلفية في العراق وأفغانستان، واستهلاك الآخرين لانتهاء فترة صلاحيتهم.

- 8 سيتركز الأنفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان، على الاحتلال الناعم، وعلى تمويل الجهاز الاستخباري الضخم الذي أنشأته من جيش من العملاء على كافة المستويات.
- 9 تشير صحيفة الديلي تلغراف اللندنية الى أن الولايات المتحدة، وصلت الى حافة الإفلاس، وعدم القدرة على دفع رواتب القوات الموجودة في منطقة العمليات الحربية بأفغانستان، وتواجه واقعا جيو سياسياً جديداً.

إن التدهور في أوضاع الاقتصاد الأمريكي يفضي الى أفول عصرها لتفسح المجال واسعاً لجزء قوى صاعدة تتنافس على إشغال موقعها والأبرز من بين هذه القوى هي الصين، ليس في الجانب الاقتصادي فحسب، بل في الميدان العسكري فقد أعلنت الصين عن أحداث زيادة في موازنة الأنفاق العسكري لهذا العام 2011 (12.7%) يعادل (91.6) مليار دولار، فيما أعلنت روسيا عن تخصيص مبلغ (648) مليار دولار لعام 2020، وهذا الأمر لا تستطيع أمريكا في ظل أوضاعها الحالية مجاراته، وهو الحال ذاته حدث مع الاتحاد السوفيتي السابق أبان فترة حكم رونالد ريغان وإطلاقه ()، بغية التعجيل بانهيائه الاقتصادي، لمجاراته أمريكا في أنفاقها العسكري المنفلت.

وعلى وفق هذه المعطيات التي بدأت تتراكم والخاضعة طبيعياً لقانون تحول () الى كيف/ () لا يقدم مؤشرات حقيقية من أنه أمريكياً بامتياز على حد زعم بوش ورامسفيلد وكونداليزا رايس وجوقة المحافظين الجدد، بل هو () المقهورة وللقوى الصاعدة.

إن التداعيات الجيو سياسية المرتقبة والتي يحذر منها الباحث فولفجانج مونشو ستفقده الولايات المتحدة الأمريكية امتيازاتها الهائلة، المتمثلة في قدرتها على تحقيق عائدات عالية ثابتة على الدوام من الأصول الأجنبية، أكبر من العائدات التي تدفع للأجانب، الذين يستثمرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتوقف الدولار بشكل مفاجئ عن أن يصبح () كما يعبر عن ذلك الامريكان، وعندئذ فقط ستفقده المؤسسات الدولية الى جانب الدولار بريقها، وهذا سيضيع معه النفوذ السياسي وأيضاً السلطة العالمية، وسيكون بمثابة الزلزال المدمر الذي لم تدركه بعد المؤسسة السياسية الأمريكية.

طفيلية المؤسسات المالية الوهمية :

ثمانينات القرن العشرين، بدا واضحاً تعطل القيود المفروضة على المصارف والبنوك، على أساس أن الحذر المبالغ فيه من الإقراض والتسليف بالنسبة للمصارف التقليدية قد فشلت في توجيه رؤوس الأموال الى حيث تكون أكثر ربحاً، والعلاج المستنبت من الفكر النيوليبرالي هو منح المزيد من الحرية الاقتصادية والمنافسة معاً، أي السماح للمصارف بإقراض المال حيث تشاء، وقد تناست هذه السياسات أن ذلك سيوسع دائرة المخاطرة، وهكذا بدا يتوسع ويتضخم الاقتصاد الوهمي (بشكل غير مألوف، وبهذا فإن أوهام التقلت المطلق من المخاطر بمزيد من الحرية بدا مجرد وهم، وعليه لا بد لكل وهم أن يتبدد ولكل فقاعة أن تنفجر، أجلاً أم عاجلاً. وعندئذ فإن نهاية اقتصاد الفقاعة قد لا تؤدي الى سلامة الاقتصاد، وإنما الى صعوبات متزايدة باطراد (البيلاوي، 2009 : 286)، وسوف يتم توليد فقاعات إرتدادية صغيرة الأولى، ولكن يظل تأثيرها محدوداً أن جرى حسن معالجتها، وتحجيم آثارها، ومن دون ذلك فأنها ستستعر لتصيب اقتصادات مجاورة لها.

وخلال حقبة انتعاش العولمة النيو ليبرالية، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة، بعملية (نيع) أو نزع التصنيع (deindustrialization) بموجبها الرأسمالية من الاعتماد على الأسواق المحلية (القومية)، الى فضاء أوسع هو الفضاء المتعولم، بفعل منجزات منظمة التجارة العالمية (WTO) الثالثة لثورة الاتصالات والمعلوماتية، بجانب طبيعة السياسات الصناعية التي اعتمدها البلدان المتقدمة من خلال تغيير نمط التصنيع، والذي جرى من خلاله نقل كل الصناعات الثقيلة الملوثة والمستهلكة للطاقة والكثيفة العمل، هذا من شأنه أن أدى الى تقسيم عمل دولي جديد، إذ البلدان الرأسمالية المتقدمة بالتكنولوجيا الفائقة والبحث والتطوير والخدمات المالية، فيما دفعت الصناعات التقليدية نحو الأطراف.

تبدو التوسعات النقدية التي جاءت بها المدرسة النيو كلاسيكية (الفريدمانية) مخاطر أخرى مختلفة عن مخاطر السوق، فالمؤسسات المالية الكبيرة المفترض أنها تكون مجهزة بقدر اكبر من الضوابط للتعامل مع هذه المشتقات، عمدت الى التعامل معها بطريقة تركيز رهانات كبيرة، وضاعفتها بروافع عالية، وعندما أخطأت هذه المؤسسات، انهار السوق، وأندفع التيار النقدي والمالي الى الاضطراب بشكل حاد، ومن شأن ذلك أن ألقى بظلاله على واقع التيار الحقيقي (العيني)

مجرى أدائه، لم يكن إصلاحها أمراً يسيراً في الأجل القصير، فاتقاء مخاطر السوق شيء، ومخاطر التقلبات المالية الحادة شيء آخر، ولهذا تبدو آليات ضبط السوق المفترضة غير منسجمة مع واقع مختلف عما أريد لها وفق الفكرة الأصلية (فكرة ادم سمث وريكاردو).

هذه التطورات التي لامست بقوة الاقتصادات الرأسمالية أيضاً بذات القوة على هيكل الاقتصاد الرأسمالي ذاته، فقد تراجع مكون الناتج الحقيقي (العيني) الخدمات المالية نتيجة ما يسمى ظاهرة (الأميلة)² (***) المالية، لذلك نلاحظ أن مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي قاربت النصف في بريطانيا، في حين شكّل قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية احد روافع النمو الاقتصادي، وهذان القطاعان ارتكزا فيما حققاه على المضاربة بشكل كامل، وليس على معطيات الناتج الحقيقي، إن اعتماد مجال الائتمان على المضاربة والمقامرة، في أسواق المال يشبه ما يحدث في كازينوهات المقامرة، هذا الكازينو عبارة عن مؤسسا مالية نخبوية تعرف صناديق التحوط (Hedge Funds)، وهي ليست مفتوحة لعامة الناس بل للأثرياء منهم فقط، هذه الصناديق غير مسجلة وغير مراقبة شأنها شأن صناديق الاستثمار العادية.

والتميل ظاهرة ظرفية بحته ونتاج لازمة، فرضتها ظروف انسداد/ الفوائض المالية، ففائض الرساميل التي لا يستطيع- الاقتصاد الحقيقي إن يجد منفذاً لها الإنتاجية قد شكلت تهديداً خطيراً للطبقة المسيطرة، نتيجة الانخفاض الكبير في قيمة الرأسمال، ولما كانت وسائل الضبط الاقتصادي قد جرى توظيفها لصالح رأس المال الاحتكاري، فقد فرضت إدارة الأزمة أيجاد منافذ مالية تسمح بتجنب انخفاض أرباح الطبقة الرأسمالية المحتكرة لرأس المال، لذلك يأتي الفكر الاقتصادي والآليات المعتمدة في التوظيف والاستخدام على وفق حاجة رأسمال، وهكذا تم الهروب الى الأمام في نهج التميل، وبدلاً من أن يكون ذلك سبيلاً لخروج الاقتصاد الرأسمالي وطبقته من الأزمة، حدث العكس من ذلك تماماً فقد تسبب الإفراط في التميل من الأزمة الى تشكيل لولب ركودي، وهو ما فاقم من حدة اللا مساواة في التوزيع وأرغم الشركات على الدخول في اللعبة المالية.

لقد ساندت السيولة العالية المتاحة والكسب السريع، انتشار ظاهرة صناديق التحوط في أنحاء العالم، حتى عدت أنها مالكة كل شيء على الأرض، إذ باتت تسيطر على ثلث الأسهم المتداولة في أسواق رأس المال، وبلغ ما بحوزتها من أصول حوالي (2) تريليون دولار، وتعمل صناديق التحوط على أساس من مؤسسات مالية، كالبانوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة، وتربح من الفرق ما بين لسعرين، وهو ما يطلق عليه ()، هذه الصناديق من اليابان بأسعار فائدة منخفضة واستثمرتها في البرازيل وتركيا حيث أسعار الفائدة مرتفعة، لهذا فقد استثمرت صناديق التحوط بما صار يعرف بالأدوات المالية، التي درت أرباحاً خيالية، مقصود بالأدوات المالية أو () هي عملية تحويل القروض المختلفة من مثل قرض الرهن العقاري وغيره، الى سندات يمكن تداولها في الأسواق المالية.

(**) الأميلة جعل كل شي مالي، للمزيد حول هذا المفهوم ينظر الى: (تحرير)

تحولات المجتمعية في الوطن العربي ()، دار الكتاب الجديد الطبعة الثانية، بيروت، 2005²

إن النظام المالي الرأسمالي قد مضى بقوة نحو اكتشاف وسيلة جديدة لزيادة حجم الاقتراض وما جاء به روبرت (Robert Merton) وميرون شولز (Scholls Myron)، والذي عد إنجازاً ابتكاراً مالياً، عن طريق اختراع جديد أسموه المشتقات المالية (financial derivatives)، هو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل حقيقي واحد، بهدف توسيع هذه ا جني الأرباح العالية.

هذه الاشتقاقات تم تلقفها من دون أدنى حساب لمخاطرها، وفي مثل نستعير مقولة جون مينارد كينز، الذي يقول)

السيطرة على آلة دقيقة لا نعرف شيئاً عن طريقة تشغيلها). (2010 : 73).

لذلك فإن القطاع العقاري يعد أكبر مصادر الإقراض والاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنه بدأت الأزمة فيما عرف بالرهن العقاري الأقل جودة، القائم على حلم المواطن الأمريكي في امتلاك بيت له، لذلك تستغل البنوك ذلك من خلال إقراض بالدين من البنوك بضمانة العقار من خلال رهنه، وعند ارتفاع قيمة العقار يعتمد صاحب العقار للحصول على قرض جديد متأتٍ من هذا الارتفاع، مقابل أنموذج رهن جديد يعد رهنًا من الدرجة الثانية، لهذا تسمى هذه القروض بالرهون (فاني فأي وفريدي ماك) إفلاسهما،⁽³⁾ /

كان ذلك الإعلان أساس العاصفة المالية، حيث أن هاتين المؤسستين اللتين ترمزان إلى ضخامة الفقاعة المالية، كانتا تغطيان بمفردهما مخاطر (45%) من القروض العقارية الأميركية.

وكان من الطبيعي للشركات حتى وأن كانت وهمية، والباحثة الكبيرة، إن تعظم التداول بسندات معتمدة على القروض الممنوحة في سوق القروض العقارية الثانوية (Sub prime)، خلافاً لسوق القروض الرئيسية، حيث تقوم شركات القروض في السوق الثانوية بمنح قروض أسكان مسهلة لزبائن لا يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد، بمعنى أنهم يحصلون على قروض دون دفع أي سلفة، ومن دون إثباتات موثقة حول أحجام وقيم أجورهم وممتلكاتهم، ووصلت قيمة سندات هذه الأسواق عام 2000 (8.1) تريليون دولار.

ولم تتوقف عمليات المجازفة في الاستثمار في سندات قروض، والتي أعطيت بلا ضمانات، بل حدث ما هو اخطر، فقد أجرت شركات المضاربة نوعاً جديداً من المضاربة، وهو المضاربة على المخاطر التي تفسر حجم المقامرة التي دخلت فيها صناديق التحوط، وبذلك ظهر نوع جديد من الاستثمار في مدى انقباض سوق الائتمان، وعلى تراجع قيمة الأوراق المالية المدعومة بأصول والمسماة (ت الدين المضمونة)، ومن ضمنها القروض السكنية في السوق الثانوية.

فالأصول المالية يجري تشبيهها الآن بالدورة الدموية للجسم، فلا يكفي أن يكون هناك قلب ورتنان كأعضاء رئيسيين، بل لابد من دورة دموية تنقل ممكنات الحركة لجسم الإنسان، والاقتصاد لا يختلف عن هذا التوصيف، فلا يمكن الركون على الأصول العينية، بل لا بد من تحريكها من خلال أصول مالية، وهذا التوصيف يتشابه تماماً مع أطروحة فرانسوا كيناي في الجدول الاقتصادي. (1968 : 116)

لقد بالغت المؤسسات المالية الأمريكية بإصدار الأسهم بقيم مالية مبالغ فيها، عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، إما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، وفي إطار السيطرة، فقد فرضت الضرورة لضمان سير النظام المالي بشكل صحيح، وضع حدود على التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة، حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

لذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك، بأن لا المال المملوك لهذه البنوك، وبموجبها لن يكون بمقدور البنك أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية. (البيلوي، 2009 : 285)

فالنظام الرأسمالي الحالي تسيطر عليه حفنة من تجمعات المحكرين، الذين يحكمون القبضة على القرارات الجوهرية في الاقتصاد العالمي، محكرون ليسوا مالبين مؤلفين من ات تأمين فحسب، بل جماعات تساهم في الإنتاج الصناعي، وفي قطاع ... ميزتهم الأساسية هي صبغتهم المالية، وعليه فما يمكن قوله ها هنا بوضوح، إن المثبات التاريخية، تعاود حضورها بصيغ مختلفة، فبينما نقلت المدرسة الحدية في الاقتصاد، موضوعة القيمة من الإنتاج الى الطلب، نقلت العولمة المالية مركز القرار الاقتصادي من أنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية.

إنها إستراتيجية متبعة إرادياً، ليس من جانب المصارف، بل من جانب المجموع (تمثيلها جعلها مؤسسات مالية)، تجمعات المحكرين هذه، لا تنتج أصلاً أرباح، بل تنهب ببساطة مداخل من الاحتكارات عن طريق التوظيفات المالية. والسؤال هل هذا زاد أم قلل من حدة التقلبات الاقتصادية، إن النتائج على الأرض في ضوء الأزمة الحالية، تشير أن الانهيار المالي لمؤسسات مالية كبيرة، أدى الى الفرار الجما (أو ما يسمى اقتصاد الكازينو) وسبب انهياراً مفاجئاً مثلما حدث في عام 1929.

هذا النظام هو مربح إلى الحد الأقصى بالنسبة إلى القطاعات المسيطرة في رأس المال، فهو ليس بالتالي اقتصاد سوق، كما يحلو للبعض أن يوصفه، بل رأسمالية تجمعات احتكارات مالية، غير أن الهروب إلى الأمام في التوظيفات المالية، لم يكن ليستطيع الصمود إلى الأبد، في الوقت الذي لم تكن فيه البنية الإنتاجية تنمو إلا بنسب ضعيفة، هذا الوضع ليس قادراً على الصمود، من هنا تولدت ما جرى تسميتها بالفقاعة المالية، التي تترجم منطق نظام التوظيفات المالية.

وعليه فإن (الرأسمالية المالية) بكل أرباحها الخيالية المصطنعة التي تتحقق في

- كما يقول منير حمارنة () :

(2008/10/12) كانت تدير أموال وأنشطة العالم الاقتصادية بموجب عقلية المقامر في كازينوهات القمار، وأن أسواق المال تحكمها نفس قواعد المقامرة التي تديرها المافيات، وهو ما ينطبق تماماً على قواعد اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، فيما يعدها سميير أمين هي رأسمالية مالية طفيلية كونها أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه.

الاستنتاجات :

1. إن ما يمكن الاستدلال كأحد المشاهد المحتملة بقوة لما آل إليه الوضع الاقتصادي الأمريكي ومكانة أمريكا في هذا العصر (القرن الحادي والعشرين) هو أنها قوة استهلكت مقوماتها ومرحلتها التاريخية، فهي تعيش حقاً شيخوخة مبكرة، ولا بد من أن تقضي الأوضاع إلى أقول عصرها لتفسح المجال واسعاً إزاء قوى صاعدة تتنافس على إشغال موقعها والأبرز من بين هذه القوى هي الصين، ليس في الجانب الاقتصادي فحسب، بل في الميدان العسكري .
2. إن وضع أمريكا كمنظم مالي مركزي وعالمي، سيبقى هشاً، لأن استيفاء الجزية الامبريالية من مجتمعات أخرى، لا يحصل بطريقة قهرية فقط، بل بحسب آلية طوعية بارعة وغير مستقرة، ويمكن القول من دون اتهام المؤسسات المالية إكراه زبائنها على تبديد أموالهم .
3. أشرت الأزمة الحالية من دون كل ا يؤدي دوراً رئيساً في تفجر الأزمة، وما ترتب على ذلك من ظهور لما يسمى (بالفقاعة المالية)، أنها أرخت لتاريخ جديد انقطعت فيه الصلة لأول مرة ما بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، عندما لم تعد الأصول المالية تماثل الأصد الحقيقية، فيما يصر الاقتصاد النظري الرأسمالي أن هناك تيارين متوازيين ()، يمثلان تدفق دوري منتظم ومتناسب لا بد منه لضمان سير الاقتصاد بشكل متوازن وبعيد عن الاضطراب.

4. أضحت نسبة الموجودات المالية الى الناتج المحلي الإجمالي العالمي GDP (395%) 2006، وهذا يعني أن القطاع المالي أضحى مسيطراً ومهيماً على الاقتصاد العالمي، ويعد مركز الثقل فيه، وهذا يحدث في مرحلة لم تشبهها مرحلة من قبل، فقد توسع هذا القطاع استناداً على مقومات ذاتية وبعيداً عن متطلبات الاقتصاد الحقيقي، والإشكالية القائمة فعلاً، هو عجز الآليات التلقائية والوسائل التعويضية المدبرة عن حماية الاقتصاد من أثارها⁽⁸⁾.
5. () الذي أطلق له التمويل الحديث العنان، لم يقدا الى زيادة الكفاءة في الأمد البعيد، أو إلى النمو الأسرع، أو المزيد من الازدهار من أجل الجميع، بل أنه من ذلك للتحايل على المعايير المحاسبية والتهرب من الضرائب المطلوبة، لتمويل الاستثمارات العامة في البيئة الأساسية والتكنولوجية - التي تؤسس للنمو الحقيقي، وليس النمو الوهمي الذي يروج له القطاع.
6. أن القطاع المالي لم يتصرف بغطرسة فيما يتصل بكيفية خلق الديناميكية الاقتصادية فحسب، بل أيضاً فيما يتصل بما ينبغي أن يتم في حالة الركود، الذي لا يحدث طبقاً لإيديولوجية القطاع المالي، إلا بسبب فشل الحكومة وليس الأسواق، فكلما دخل الاقتصاد في حالة من الركود، تنخفض العائدات ويزداد الة على سبيل المثال، وهذا يعني نمو العجز.
7. أن الزعم المدفوع من بقايا مشايخي الفكر النيوكلاسيكي الجديد، من أن الحكومات لا بد أن تركز على إزالة العجز، وأن ذلك من الأفضل أن يتم من خلال خفض الإنفاق، ومن شأن العجز المنخفض أن يستعيد الثقة، التي سوف تستعيد بدورها اقة الاستثمار وبالتالي النمو، ولكن على الرغم العقلانية الظاهرية لهذا الخط من التفكير فإن الأدلة التاريخية دحضته على نحو متكرر، بما في ذلك الأزمة الحالية، - على وفق الرؤى الفريدمانية
- لأمريكي على نحو يحجم من دو فاق الحكومي من شأنه أن يدخل هذا الاقتصاد الى ركود سحيق.

المصادر

1. أيمانويل تود ،مابعد الإمبراطورية ،دراسة في تفكيك النظام الأمريكي ،ترجمة محمد زكريا ،دار الساقى ،بيروت ،2003 .
2. اريك رول، تاريخ الفكر الأقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة،1968 116
3. العودة الى الكساد العظيم، ترجمة هاني تابري، 2010.
4. جواد كاظم البكري، فخ الأقتصاد الأمريكي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات تيجية، العراق، 2009 .
5. حاكم محسن محمد، الأزمة المالية الحالية،مؤسسة الفكر الجديد للثقافة والاعلام، 2009
6. حازم البيلالي الأزمة المالية العالمية: (محمد فنيش وآخرون) الأزمة العالمية والحلول الإسلامية البديلة ودور المصارف دار السلام بيروت 2009 .
7. طورية الأمريكية، () بيروت 2010 .
8. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك ، مطبعة جامعة 1992 .
9. فنسان الغريب، أزمة الأبراطورية الأمريكية ،مركز دراسات الوحدة العربية 2008 .
10. منير حرمانة: الإنهيار المالي الكبير في الولايات المتحدة – -